مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٩٢

الجمعة، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورنتي سوليث	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد وولدغيريما
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيدة شولغين – نيوني
	الصين	السيد سون لاي
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

حفظ السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

حفظ السلام والأمن الدوليين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/561، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والسنغال، والسويد، والصين، وفرنسا، وكازاخستان، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧).

أتلو الآن بيانا بصفتي ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

ترحب بوليفيا باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع اليوم القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧)، بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي كان أحد أهداف الرئاسة البوليفية للمجلس هذا الشهر. ويمثل القرار الذي اتخذ للتو سابقة هامة، لأنها المرة الأولى التي يتخذ فيها مجلس الأمن قرارا بشأن الموضوع. وهذه خطوة كبيرة إلى الأمام بشأن المسألة، التي يستند أساسها إلى البيانات الرئاسية المؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ (S/PRST/1996/37) و١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/22) والاتفاقيات التي وقعتها وصدقت عليها غالبية الدول الأعضاء على مدى السنوات العشرين الماضية، مثل اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

ويتمثل الهدف الرئيسي للقرار إبراز وتحديد الأجسام التي تشكل تهديدا للأمن والسلامة البدنية، بل أرواح السكان المدنيين، وحفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني وجميع الذين يعملون في مناطق النزاع. كما يدعو جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى وضع حد نهائي للاستخدام العشوائي للألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة، ويحثها على حماية السكان المحليين من جميع المشاكل الناجمة عن هذه الأجهزة. كما يهيب بالدول الأعضاء الامتثال لالتزاماتها الدولية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام؛

وعند نظر مجلس الأمن في ولايات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، فإنه يطلب تقارير منتظمة عن التخفيف من الأخطار التي تشكلها المتفجرات الخطرة مثل الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة. وتؤمن بوليفيا إيمانا راسخا بأن التخفيف من هذه التهديدات أمر أساسي لكفالة نجاح البعثات وتعزيز جهود بناء السلام وتحقيق الاستقرار في البلدان التي تشهد حالات نزاع. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية توسعت جهود التخفيف من خطر الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب، لتشمل في الآونة الأخيرة الخطر الناشئ للأجهزة المتفجرة المرتجلة.

ومن المهم التشديد على التخفيف من الخطر، بما في ذلك الركائز الخمس للإجراءات المتعلقة بالألغام – التثقيف بالمخاطر، ومساعدة الضحايا، وإدارة الأسلحة والذخيرة، وتدمير المخزونات، وتعزيز القدرات الوطنية والدعم المؤسسي.

وبالإضافة إلى الركائز الخمس، نلاحظ تزايد أهمية الربط بين الأعمال المتعلقة بالألغام والمجالات الفنية الأخرى، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. كما نشجع إنشاء الحوكمة الفعالة وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، نرحب بعمل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام باعتبارها إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية في التخفيف من خطر هذه المتفجرات. فهي تنتشر في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة بناء على طلب مجلس الأمن وتلبي طلبات المساعدة من الدول المتضررة.

إن الإجراءات المتعلقة بالألغام لا تؤثر على أمن مَن يتعرضون لهذه التهديدات مباشرة، بل تسهم إسهاما كبيرا في صون السلام وتعزيز الاستقرار. وهذه الأنشطة تكمل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وأوضح مثال هو اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المبرمة في عام ١٩٩٧ والمعروفة أيضا باتفاقية أوتاوا. وبوليفيا هي إحدى الدول الموقعة على هذه الاتفاقية، وقد صدقت عليها. وندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية أوتاوا وسائر الاتفاقيات المتعلقة بالألغام من خلال انضمام جميع الدول الأعضاء. كما نطلب إلى جميع الدول الأعضاء مضاعفة جهودها للحفاظ على التزاماتها الدولية. وتؤمن بوليفيا إيمانا راسخا بأن القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧)، الذي تم اتخاذه اليوم، سيشكل سابقة إيجابية جدا، إذ إنه يسلم بالخطر الذي تشكله الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة، وكذلك بأهمية الإجراءات المتعلقة بالألغام في صون السلام والأمن الدوليين.

وتشكر بوليفيا أعضاء مجلس الأمن على مشاركتهم ومساهماتهم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تود اليابان أن تعرب عن احترامها الكبير لبوليفيا على جهودها الحثيثة. ونحن نقدر حقيقة أن أعضاء مجلس الأمن قد تمكنت من مناقشة هذه المسألة الهامة بجدية وعلى نطاق واسع. إن القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧)، الذي اتخذ بالإجماع اليوم، يسلم بوضوح بأن التهديد المتزايد الذي تشكله الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة يقوض السلم والاستقرار الدوليين. وآمل أن يقدم إرشادات إضافية إلى الجهات المعنية، بما فيها الدول الأعضاء لتمكينها من المضي قدما.

ولطالما وضعت اليابان مساعدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ضمن الأولويات العليا لدبلوماسيتها. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، وقعت اليابان مذكرة تبادل مع كولومبيا، حيث وفرت منحة معونة قيمتها ٩ ملايين دولار لدعم جهود الحكومة في مجال إزالة الألغام من خلال المعدات والخبرة الفنية. واليابان مصممة على مواصلة الاضطلاع بدور رائد في الإجراءات المتعلقة بالألغام، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، وتأمل مخلصة في يتمكن القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧)، الذي شاركت اليابان في تقديمه، إلى جانب الصكوك الدولية الأخرى، من الإسهام في هدفنا الأساسي، وهو تحقيق عالم خال من الألغام.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على جهودكم بوليفيا لإبراز هذه المسألة الهامة بإدراج الإجراءات المتعلقة بالألغام في جدول أعمال مجلس الأمن. وقد أدى ذلك إلى اتخاذ قرار اليوم ٢٣٦٥ (٢٠١٧) – وهو أول قرار بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام – الذي نرحب به.

وكما قلنا خلال المناقشة المفتوحة المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه (انظر S/PV.7966)، فإننا لا نبالغ مهما تكلمنا عن التركة الفظيعة للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في المجتمعات التي توجد فيها هذه الألغام. وتتشاطر السويد تماما الشواغل التي أعرب عنها بشأن المشاكل الإنسانية الخطيرة بعد انتهاء النزاعات الناجمة عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. ومن الضروري أن نضاعف جهودنا للحد من

حدوث هذا التهديد وآثاره ومخاطره. وتؤكد السويد على التزام جميع الدول باحترام القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه.

والسويد دولة طرف في جميع الاتفاقيات المتعلقة بحظر أو تنظيم استخدام الألغام التي لا يمكن التحكم فيها، والألغام المضادة للأفراد، والذخائر العنقودية، والتعامل مع المتفجرات من مخلفات الحرب. ونعتقد أن مواصلة العمل لتعميم هذه الاتفاقيات هي أنجع وسيلة لمكافحة المخاطر المرتبطة باستخدام هذه الأسلحة.

ولا نزال ملتزمين التزاما راسخا بوضع أطر دولية لإنهاء آفة المتفجرات من مخلفات الحرب. وسنواصل العمل على إضفاء الطابع العالمي الكامل، ونحث الآخرين على الانضمام إلينا في هذا المسعى.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، ووفدكم على استرعاء انتباه مجلس الأمن لهذا البند، وبخاصة على إدارتكما للعملية التي أدت إلى اتخاذ القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧)– وعلى جهودكما وشفافيتكما وشمولكما للجميع وتقديمكما مشاريع نصوص مبكرا – مما أتاح المجال أمام جميع الوفود لتشاطر ملاحظاتهم والإسهام في عملية التفاوض. ويحدوني الأمل في أن نرى الكثير من هذه المسائل تجري بطريقة مماثلة في المجلس.

لقد صوت وفدي مؤيدا للقرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧)، نظرا للمسألة من تأثير على صون السلم والأمن الدوليين. تدين أوروغواي بشدة استخدام الألغام المضادة للأفراد وغيرها من الأسلحة التي تسبب ضررا عشوائيا بأعداد كبيرة من الضحايا المدنيين من جانب أي جهة، وتحت أي ظرف من الظروف. كما ندعو إلى حظرها وإزالتها.

وكنا نود لو تضمن القرار الذي اعتمد للتو عبارات تشير إلى اتفاقية حظر استخدام وتخزين، وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام – وهي ما تعرف أيضا باتفاقية أوتاوا – وبشكل أكثر تحديدا، لو دعا إلى تحقيق عالميتها بهدف كفالة تنفيذها تنفيذا تاما. ومع ذلك، وعلى الرغم الجهود التي بذلها بعض الوفود، لم يكن ذلك ممكنا. وتلتزم أوروغواي، شأنها شأن جميع الأطراف في اتفاقية أوتاوا، التزاما راسخا بتنفيذها الكامل، وترى أن إضفاء الطابع العالمي عليها يكتسي أهمية قصوى. ويمثل تعزيز عالميتها أولوية من أجل التصدي للخطر الذي تشكله هذه الأسلحة على المجتمع الدولي. وهناك نحو ٣٠ بلدا لم تنضم بعد إلى الاتفاقية، وبعضها جهات فاعلة رئيسية في الساحة الدولية. وتحث أوروغواي جميع الدول التي لم توقع الاتفاقية بعد أن تفعل ذلك دون تأخير – ولا سيما تلك التي تصنع وتبيع وتمتلك هذه الأسلحة. كما نشجع جميع الدول الأعضاء على الوفاء بجميع الالتزامات الدولية ذات الصلة، والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم الممتازة خلال شهر حزيران/يونيه. لقد كان شهرا حافلا للغاية، وكانت رئاسة مثمرة جدا. ونحن نتطلع إلى رئاسة الصين للمجلس في تموز/يوليه. ونشكر الرئاسة البوليفية للتشجيع على اتخاذ القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧) في إطار الموضوع الهام وهو الإجراءات المتعلقة بالألغام. ونعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يدعم وتعزز الإجراءات المتعلقة بالألغام بوصفه نشاطا يحدث تغييرا على أرض الواقع، مما يخفف من خطر الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب وغيرها من الذخائر غير المنفجرة التي تشكل خطرا على المدنيين، ويزيلها في نهاية المطاف.

إن السلام بدون الإجراءات المتعلقة بالألغام سلامٌ منقوص. وهذا اقتباس من البيان الذي أدلى به الأمين العام أنطونيو غوتيريش بمناسبة اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. ونحن نتفق مع ذلك

البيان ونرى أن الإجراءات المتعلقة بالألغام هي نشاط متعدد الأوجه يتطلب نهجا شاملا. وينبغي تعزيز جوانب نزع السلاح والجوانب الإنسانية والإنمائية للإجراءات المتعلقة بالألغام. إن تحقيق الاستقرار في مناطق الأزمات، وتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين والإسهام في بلوغ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، ينبغي لها جميعا أن تكون الأهداف الرئيسية لجهودنا المشتركة في الأنشطة المتعلقة بالألغام. ونعتقد أن النص الذي اعتمدناه اليوم يفي بمعظم تلك الشروط.

وبصفة إيطاليا رئيس فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وبوصفها عضوا نشطا في اتفاقيتي أوتاوا وأوسلو، فإنها ملتزمة بتنفيذهما الكامل وتعلق أهمية قصوى على تحقيق عالميتهما. والدعوة لإضفاء الطابع العالمي على اتفاقيتي أوتاوا وأوسلو هي نشاطٌ رئيسي في إحداث تغيير على أرض الواقع. وفي ذلك الصدد، كنا نود أن نرى المزيد من المجالات التي يتناولها المجلس في القرار، بما في ذلك الإشارة إلى الذخائر العنقودية، وهي ذخائر، إذا لم تنفجر عند السقوط، تبقى حية في الأرض وتظل تهديدا للأجيال القادمة.

وأخيرا، كان من شأن إشارة أقوى إلى القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية أن تعزز الوثيقة. ومع ذلك، نحن ممتنون على ما برز، ونشيد بالرئاسة البوليفية لطرح هذا الموضوع البالغ الأهمية على المجلس للمرة الأولى. كما نشكركم، سيدي الرئيس، على ما أبديتموه من مرونة، مما مكن من اتخاذ قرار اليوم الهام.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): لقد صوت وفد بلدي مؤيدا للقرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧) لأنها تؤمن بأهمية الأعمال المتعلقة بالألغام في صون السلم والأمن الدوليين. أشكر وفد بوليفيا على استرعاء انتباه مجلس الأمن لهذا الموضوع الهام، وعلى ما أبداه الوفد من انفتاح أثناء المفاوضات التي أدت إلى اتخاذ القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧).

ونظرا لأن القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧) يدعو إلى التعاون بين الدول والأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني، ولأنه يغطي المسائل الإنسانية ومسائل التنمية المستدامة، فإنه يوفر الفرص، ولا سيما للبلدان المتأثرة بوجود الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات والأجهزة المتفجرة المرتجلة، كي تتصدى لهذه التحديات لصالح الشعوب والمجتمعات المحلية المعنية. وبوصف السنغال مساهما رئيسيا بقوات في عمليات حفظ السلام، فإنها ترحب أيضا بكون القرار يؤكد مجددا على الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة على حفظة السلام الذين يعملون بصورة متزايدة في بيئات متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها.

وبوصفنا دولة طرفا في اتفاقية أوتاوا، فإن بلدي قام بتدمير جميع مخزوناته من الألغام المضادة للأفراد، امتثالا لالتزاماته الدولية، وسيواصل إذكاء الوعي بالمسألة من خلال العمل جنبا إلى جنب مع شركائه الدوليين، وبخاصة الدول الـ١٦١ الأخرى الأطراف في الاتفاقية، في محاولة لضمان أن يصبح الصك الدولي الملزم قانونا عالميا، لأنه ذو أهمية حيوية لحماية المدنيين وكرامتهم. وفي ضوء تزايد عدد التهديدات غير المتناظرة، ندعو إلى زيادة في الإرادة السياسية – بما في ذلك من جانب البلدان التي تصنع هذه الأسلحة – بغية تقييد أو إزالة الأسلحة المتفجرة، التي تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. ونأمل أن يكون اتخاذ القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧) هو مجرد خطوة أولى على طريق المزيد من التدابير الطوعية والقوية لمكافحة الألغام.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.